مع تمديد فترة التفويض الأممي وزيادة موظفيه

مجلس الامن يوافق على توسيع دور الأمم المتحدة في العراق

نيويورك / الوكالات

وافق مجلس الأمن الدولي، في جلسته الجمعة، بالإجماع على مشروع قرار يقضي بتوسيع دور الأمم المتحدة في العراق، بما يسمح للمنظمة الدولية بلعب دور أكبر في عملية المصالحة الوطنية.

يهدف هذا القرار لمنح الأمم المتحدة دوراً محورياً لناحية إقامة "حوار إقليمي" يتناول شؤونا حساسة، مثل أمن الحدود وتوزيع الطاقة وقضايا اللاجئين.

ووفقاً لنسخة من مشروع القرار، فإن الولايات المتحدة طلبت تمديد تفويض بعثة الأمم المتحدة في العراق "يونامي"، التي تنتهي في العاشر من آب الجاري لعام إضافي.

كما يحث المشروع الأمم المتحدة على منح العراقيين المشورة اللازمة على صعيد حقوق الإنسان وتطوير الخدمات المدنية، وترتيب عودة "آمنة ومنظمة" للاجئين العراقيين، وإجراء إصلاحات هيكلية في الأنظمة القانونية والمالية والاقتصادية للبلاد، وتنسيق شؤون الإغاثة مع الجهات المانحة.

على أن أبرز ما تضمنه المشروع كان دعوة الأمم المتحدة للعب دور على صعيد رعاية حوار إقليمي حول العراق وآخر سياسي محلي، يهدف إلى إعادة بناء العملية السياسية وإنجاز المصالحة الوطنية.

وكانت بريطانيا والولايات المتحدة قد تقدمتا بمشروع قرار بهذا الشأن، كان من المقرر أن يتم التصويت عليه الخميس، إلا أنه تأجل بعدما قال السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، زلماي خليلزاد، إن بلاده وبريطانيا ترغبان في التحقق من موافقة الحكومة العراقية على التعديلات التي أجريت على النص الأصلي.

وينص القرار على أن يقدم الممثل الخاص للأمم المتحدة في بغداد والبعثة الأممية "الدعم والنصيحة والمساعدة" للحكومة العراقية، في المجالات السياسية، والانتخابية، والدستورية، والقانونية، والاقتصادية، وكذلك على صعيد عودة اللاجئين واحترام حقوق الإنسان.

ويشدد القرار، الذي يحمل رقم ١٧٧٠، أيضاً على "الدور المهم" الذي تقوم به القوات الأجنبية في العراق، لدعم البعثة الأممية، وخاصة في المجال الأمني.

وتقدم بعثة الأمم المتحدة منذ أكثر من ثلاثة أعوام مساعدة للحكومة، بشأن تنظيم الانتخابات وصياغة الدستور والقضاء، لكن هذه المساعدة لا تزال محدودة لكون الموظفين الدوليين المسموح لهم بالإقامة داخل العراق لا يتجاوز عددهم ٦٥ شخصاً لأسباب أمنية.

وفي أول رد فعل من جانب الإدارة الأمريكية وصف الرئيس جورج بوش، تصويت مجلس الأمن الدولي على القرار، بأنه "علامة إيجابية"، مشيراً إلى أن ذلك سيدفع الأمور في العراق إلى الأمام.

وفي وقت سابق، رفض الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، طوم كايسي، التعليق على ما تضمنه المشروع، خاصة لجهة دعوته الأمم المتحدة "للعب دور قيادي" في العراق، عبر مساعدة حكومة بغداد على تطوير آليات الانتخاب وتحديث الدستور.

وكانت الأمم المتحدة قد قلصت مهامها في العراق إلى الحدود الدنيا اعتباراً من العام ٢٠٠٣، وسحبت معظم موظفيها، بعدما استُهدف مقرها في بغداد بشاحنتين مفخختين، أدتا إلى مقتل٢١ شخصاً بينهم مبعوثها إلى العراق، سيرجيو دي ميللو.

ومن جانبه اعلن سفير العراق لدى الامم المتحدة حامد البياتي ان القرار الاخير لمجلس الامن سوف يساعد في جهود المصالحة الوطنية في العراق وحل الخلافات بين الاطراف المختلفة.

واضاف البياتي ان العراق يواجه العديد من التحديات ولا يمكنه مواجهتها بمفرده وهو بحاجة لمساعدة الامم المتحدة.

ورحب الامين العام للامم المتحدة بان كي-مون بنتيجة التصويت قائلا إن المجتمع الدولي سيساند العراق في جهوده لصياغة "مستقبل آمن ومزدهر" لابنائه.

وأضاف أن " الامم المتحدة تتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع قادة وشعب العراق لايجاد سبل تعزيز مساعداتنا وفقا لبنود القرار" الجديد، لا أحد ينكر الدور الأساسي للأمم المتحدة في العراق.. لكن المسألة الآن هي كيفية توفير المناخ المناسب لنجاحها".

ويتضمن نص القرار الجديد ١٧٧٠ زيادة سقف عدد الموظفين الدوليين الحالي في العراق من ٦٥ الى ٩٥ موظفا، بالإضافة إلى تمديد فترة بقاء بعثة المنظمة في العراق عاما إضافيا وإعطائها دورا استشاريا أكثر قوة وفاعلية.

وسيكون لمبعوث المنظمة الدولية في بغداد دور في تقديم النصح والمساعدة للحكومة العراقية في الأمور الاقتصادية والسياسية والانتخابية والقانونية والدستورية والأمور المتعلقة باللاجئين وحقوق الإنسان، كما سيساعد في حل الخلافات الحدودية الداخلية.

كما ستكلف بعثة الامم المتحدة في العراق باعلان حقوق الانسان، وتشجيع اصلاح النظام القضائي ومساعدة الحكومة في الاعداد لاحصاء جديد للسكان.

من جانبه، قال زلماي خليلزاد، السفير الأمريكي في الأمم المتحدة، إنه بوسع المنظمة الدولية لعب دور إيجابي في تسهيل عملية الحوار بين مختلف الاطراف في العراق، وخصوصا تلك التي ترفض خوض محادثات مباشرة مع أمريكا.

ففي حديث صحفي قال السفير الأمريكي: "هذه محاولة لتدويل الجهود لمساعدة العراقيين في التغلب على خلافاتهم الداخلية ومساعدة الجيران من خلال جمعهم معا ليساعدوا العراق بدلاً من أن يضافوا إلى مشاكله."

هذا وينهي الباكستاني اشرف قاضي فترة عمله في العراق كبيراً لمبعوثي الامم المتحدة في وقت لاحق من العام الحالي ولم يتم الاعلان عن خليفة له.وقال خليلزاد ان ستافان دي ميستورا السويدي الجنسية الذي سبق أن عمل لحساب الامم المتحدة في لبنان هو "الشخص المرجح اختياره" غير أن القرار يرجع الى بان.

وقال مسؤولون في الامم المتحدة ان رادو اونوفري وهو مبعوث روماني سابق لعدة بلدان في الشرق الاوسط مرشح اخر.

وعلى نفس الصعيد رحب السيد صدر الدين القبانجي امام جمعة النجف الاشرف بدور منظمة الامم المتحدة في العراق " اذا كان هذا الدور داعما ومساندا للعملية السياسية في العراق أي ان يكون الدور الابرز فيه لابناء الشعب في اقرار ما يريده".

ودعا القبانجي خلال خطبة صلاة الجمعة في محافظة النجف الاشرف فيما يخص دور الامم المتحدة في العراق الى ان يكون دورها ايجابيا مع استقلالية الشعب العراقي وان لا تتدخل في شؤونه واستحقاقاته التي ضحى من اجلها بالغالي والنفيس وقال القبانجي "نحن لسنا مع تدويل الشان العراقي ولكننا مع الدور الداعم بالنسبة للامم المتحدة".

الى ذلك قال الدكتور سليم عبد الله الجبوري، المتحدث باسم كتلة التوافق العراقية ان "للامم المتحدة ادوار إيجابية في المراحل السابقة على مختلف الاصعدة السياسية والاجتماعية والانسانية تجاه العملية السياسية والشعب العراقي ، وان توسيع وجودها في العراق امر مفيد، لذلك نأمل ان يكون هناك دور واسع وواضح في الحياة السياسية في العراق" .

وأضاف الجبوري ان "الامم المتحدة يمكن ان يكون لها دور تكميلي كبير في حل الازمات السياسية الداخلية، لأن الدور الاصلي هو للقوى السياسية الفاعلة في العراق، وللسلطات التشريعية والتنفيذية ، والعملية السياسية في العراق بحاجة الى دعم دولي" .

من جهته، قال الدكتور قاسم داود، عن كتلة التضامن في قائمة الائتلاف العراقي الموحد "إننا نظر لعملية توسيع دور الامم المتحدة في العراق بترقب لأن الادارة الامريكية الى جانب الحكومة البريطانية هي التي تبنت الفكرة جنبا الى جنب، وهذا اول مؤشر يبين ان الولايات المتحدة تحاول خلع المسؤوليات الكبيرة التي التزمت بها ازاء الشعب العراقي واسنادها الى الامم المتحدة" وأضاف ان "منح الامم المتحدة دور واسع في العراق سيؤدي الى فتح الابواب للتدخلات الاقليمية بالشأن العراقي، وهذا الامر لايصب في مصلحة الشعب، كما ان الامم المتحدة لاتملك الامكانيات الكافية لتوفير الامن في العراق وحل مشاكله مع دول الجوار او الدول الاقليمية" .

ويقول النائب محمود عثمان، عن كتلة التحالف الكردستاني ان "قرار توسيع دور الامم المتحدة في العراق هو بلا شك قرار جيد اذا تمكنت الامم المتحدة من تلعب دورا كبيرا في مساعدة العراق للخروج من ازماته" مشيرا الى أن "تفعيل دورها يعتمد بالدرجة الاساس على الوضع الامني في العراق" وقال ".اذا توفر الامن في العراق فإن الامم المتحدة يمكن ان يكون لها دور كبير في العراق" .

وأضاف "هذا القرار جاء على خلفية محاولة الولايات المتحدة تقليل مسؤولياتها تجاه العراق واسنادها الى الامم المتحدة او الى دول اوربية اخرى يمكنها دعم العراق، وهذا الجانب السلبي بالقرار، لان الولايات المتحدة يجب ان تكون لها مسؤوليات كاملة لانها المسؤولة عما يجري في العراق" .

واوضح عثمان قائلا "علينا ان ننتظر التطبيق من خلال معرفة مشاريع الامم المتحدة في اعقاب صدور القرار ، ولايمكن لنا ان نحكم بشكل نهائي على القرار الا بعد التنفيذ، ويجب ان يكون هناك تنسيق بين الامم المتحدة والجانب العراقي" .

بوش يحذر من تهريب الاسلحة.. وهاورد يحث على الاصلاحات

آراء متباينة من زيارة المالكي الى طهران: زيباري يؤكد السعي لاشراك ايران ايجابياً.. والمشهداني يقول ان الحل في الداخل

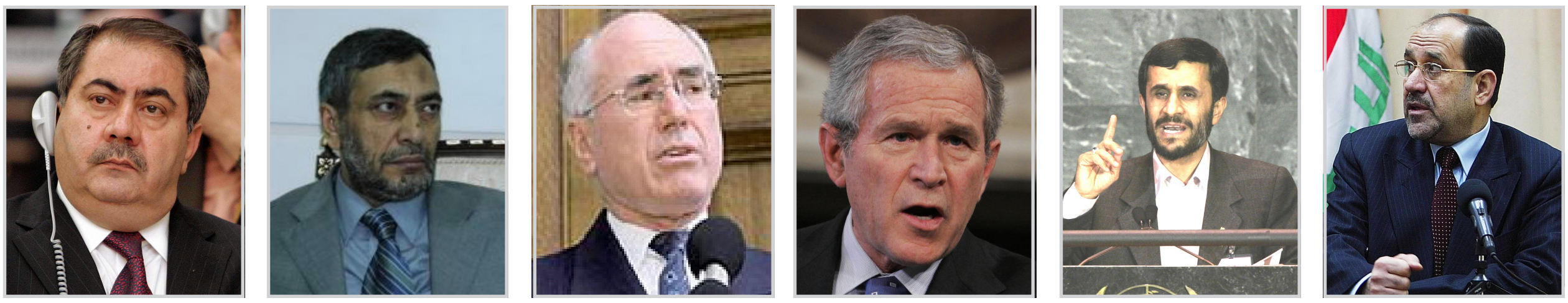

نوري المالكي — أحمدي نجاد — جورج بوش — جون هاورد — محمود المشهداني — هوشيار زيباري

العواصم / المدى والوكالات

انهى رئيس الوزراء نوري المالكي زيارته الرسمية الى ايران، وسط ردود افعال متباينة ازاء الزيارة.

ففي الوقت الذي اكد وزير الخارجية هوشيار زيباري ان الوفد العراقي الذي زار طهران اراد اشراك الايرانيين بشكل مباشر وودي في ايجاد حل للازمة العراقية، اكد رئيس مجلس النواب محمود المشهداني ان الحلول موجودة داخل العراق وليس خارجه.

وكان المالكي رفض التطرق إلى موضوع الوجود الأمريكي في العراق، وقال من العاصمة الإيرانية طهران، إن أي قرار في هذه الصدد يعود بشكل حصري إلى الشعب العراقي، فيما حثه المسؤولون الإيرانيون على طلب سحب القوات الأمريكية من بلاده.

بالمقابل، أكدت مصادر مطلعة أن الاتجاه العام لتقرير لجنة العراق المقرر تقديمه في أيلول المقبل إلى الكونغرس، سيطلب منح القوات الأمريكية المزيد من الوقت لتثبيت الأمن.

وأكد المالكي، الذي دعاه الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الضغط على طهران للعب دور إيجابي في ضمان أمن العراق، أن الخطوات العسكرية الأمريكية رهن بمدى جاهزية القوات العراقية المسلحة وقدرتها على ضبط الأوضاع الأمنية.

وكان المالكي قد التقى خلال زيارته إلى طهران التي بدأت الأربعاء الماضي الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، وقال وزير الخارجية، هوشيار زيباري، بعد اللقاء إن نجاد أبدى ترحيبه بمواصلة المحادثات مع الولايات المتحدة حول أمن العراق.

بالمقابل أكدت طهران أنها "تقوم بكل ما بوسعها" للمساعدة على تثبيت الأمن في العراق، واتهم المرشد الأعلى للثورة الاسلامية، آية الله علي خامنئي، خلال لقائه المالكي الخميس في مدينة مشهد، واشنطن بالمسؤولية عن جميع مشاكل العراق، وتوقع "الفشل الحتمي" لسياستها.

ودعا خامنئي الحكومة العراقية إلى تكريس نفسها لخدمة جميع شرائح المجتمع العراقي، من سنة وشيعة وأكراد، وهي إشارة وضعها البعض في سياق التجاذبات السياسية الحالية حول الموقف من حكومة المالكي.

وكان الرئيس الأمريكي، جورج بوش، قد حذر الإيرانيين الخميس من مواصلة تهريب العبوات الناسفة شديدة الانفجار إلى العراق، وأكد أنه على ثقة بأن المالكي، سيقوم بإبلاغ القادة الإيرانيين بأن على إيران أن تعمل على استقرار العراق لا أن تكون عامل زعزعة في مثل هذه الأمور.

وفي سياق متصل أكدت مصادر متابعة أن التقرير الذي يعده السفير الأمريكي في بغداد، رايان كروكر، والجنرال ديفيد بتريوس، حول الأوضاع في العراق، والمزمع تقديمه منتصف أيلول المقبل سيطلب المزيد من الوقت لإنجاح جهود فرض الأمن في البلاد.

وقالت المصادر إن الرسالة الأساسية التي سيحملها التقرير هي "الأمور تسير نحو الأفضل، لكننا بحاجة للمزيد من الوقت."

ونقلت وكالة الأسوشيتد برس أن إشارات متزايدة من كروكر وبيتريوس تؤكد هذا المنحى، حيث قال الأول إن إصلاح الضرر الهائل الواقع على العراق سياسياً واجتماعياً وأمنياً سيستغرق وقتاً.

فيما حرص الثاني مؤخراً على استعراض "الإنجازات" التي حققها الجيش الأمريكي في المناطق المضطربة، مصراً على منح الخطة الأمنية الحالية مزيداً من الوقت لإثبات جدواها.

وقال وزير الخارجية هوشيار زيباري إن زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى إيران هدفت إلى تخفيف حدة التوترات وإشراك الحكومة الإيرانية في محادثات مفتوحة وصريحة والقيام بدور إيجابي وفعال في العراق .

ونقلت اسوشيتد برس عن زيباري قوله: "إننا نؤمن بأن إيران تدعم الحكومة العراقية بشكل علني وسياسي إلا أننا نحتاج إلى ترجمة هذا الأمر إلى أفعال على أرض الواقع لأن الحكومة تواجه تحديات أمنية خطيرة".

وفي ما يتعلق بالتحذير الذي وجهه الرئيس بوش إلى إيران بعدم التدخل في الشؤون العراقية وتهريب الأسلحة، أشار زيباري إلى أن الموقف العراقي يختلف عن الموقف الأميركي في هذا الشأن. وأضاف: "هذا هو موقفهم، موقفنا نحن هو أننا حضرنا إلى هنا لأننا نريد إشراك الإيرانيين بشكل مباشر وودي ولكن جدي فالمخاطر كبيرة على الجميع ونحن نمر الآن بمرحلة صعبة".

فيما انتقد رئيس مجلس النواب محمود المشهداني زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى أنقرة وطهران في ظل الأزمة التي تعيشها حكومته.

وتساءل المشهداني في حديث عن المكان الذي يكمن فيه حل الازمة العراقية مشددا على أن الحل لا يأتي من الخارج بل من داخل العراق.

وقال المشهداني إن أزمة الحكومة الحالية ليست لها علاقة بالملفين الإيراني والتركي، لافتا إلى أن سبب الأزمة هو الاحتراب السياسي والطائفي وعدم الثقة بين القادة العراقيين، وفقدان المصداقية في الإيفاء بالوعود، وأعرب المشهداني عن استغرابه تجاه الوعود التي منحها المالكي للأتراك بمحاربة الإرهاب مشيرا إلى أن الإرهاب موجود في بغداد، واصفا في الوقت نفسه الزيارة بأنها هروب من الواقع ومن حل المشاكل التي يبدو أن العراقيين قد يأسوا من حلها على حد قوله.

وأشار المشهداني إلى أن الحكومة العراقية أعطت أنقرة وعودا تعرف جميع الأطراف المعنية بالملف العراقي أنها لا تستطيع الإيفاء بها.

الى ذلك استبعد الرئيس الإيراني الأسبق ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام علي أكبر هاشمي رفسنجاني أن تتوصل المحادثات الأميركية الإيرانية حول ملف الأمن العراقي إلى نتائج إيجابية ما لم تغير واشنطن مواقفها من طهران.

وأشار رفسنجاني في خطبة الجمعة إلى ثلاثة اجتماعات عقدت بين الأميركيين والإيرانيين في بغداد منذ نهاية أيار وتم على أثرها تشكيل لجنة ثلاثية مع العراق لحل الموضوع الأمني.

وقال رفسنجاني: "إن مباحثات قليلة الجدوى بدأت ونأمل أن تؤخذ الوقائع في الاعتبار، وحتى الآن لم يعط الأميركيون مؤشرات جيدة ويقولون في كل اجتماع أننا نتدخل في العراق"، وأضاف رفسنجاني: "إذا لم ننتقد احتلال العراق فإن تلك المناقشات لن تثمر كثيرا".

وحث جون هاوارد رئيس وزراء استراليا نظيره العراقي نوري المالكي على الاسراع بخطى الاصلاح السياسي وإلا واجه انسحابا محتملا للقوات من جانب استراليا والاعضاء الآخرين في الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة.

وقال تقرير في صحيفة ويك اند استراليان ان هاوارد الذي يواجه اعادة انتخابه خلال اشهر بعث برسالة الى المالكي الاسبوع الماضي حذر فيها من انه لا يمكن الابقاء على التأييد لنشر القوة الاسترالية المؤلفة من ١٥٠٠ فرد اذا لم يتم احراز تقدم اسرع.

وابلغ هاوارد المالكي ان" هناك حاجة لاتخاذ اجراءات فورية وملموسة ليس فقط لتأمين مستقبل العراق ولكن ايضا لضمان الاستقرار الاقليمي واستمرار المشاركة الدولية البناءة."

وكانت استراليا عضوا اصليا في الائتلاف الدولي عام ٢٠٠٣ حيث ارسلت نحو ألفي جندي في قرار اثار اكبر احتجاجات مناهضة للحرب في استراليا منذ حرب فيتنام.

وابلغ هاوارد المالكي الاسراع ايضا باقتسام الثروة النفطية بين كل قطاعات المجتمع العراقي.

وقالت صحيفة ويك اند استراليان ان رسالة هاوارد المحت الى ان تأييد الشعب الامريكي سيتقلص دون ظهور علامات على تحقيق تقدم سياسي.

واكد هاوارد مجددا تأييد حكومته لنشر القوات الاسترالية في العراق قائلا للمالكي ان هذا الالتزام لا يعتمد" على جدول زمني وانما على اوضاع الامن وامكانيات قوات الامن العراقية."

وسيجري هاوارد محادثات بشأن العراق مع بوش خلال اجتماع قمة ابك في سيدني هذا الاسبوع قبل تقرير بتريوس.

وطلب هاوارد من المالكي استغلال الفرصة التي وفرتها له زيادة القوات الامريكية من اجل القيام بعمل محدد وسريع.

واكدت الرسالة احباط هاوارد المتزايد ازاء حرب العراق في الوقت الذي اظهرت فيه استطلاعات للرأي ان ٨٠ في المئة من الناخبين الاستراليين لا يؤيدونها.

وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش حذر الإيرانيين الذين يهربون العبوات الناسفة شديدة الانفجار إلى العراق من أنهم سيواجهون "نتائج وخيمة" إذا استمروا في هذا النشاط.

وقال بوش في مؤتمر صحفي إن من بين الأسباب الرئيسية التي طلب من السفير الأمريكي لدى العراق، رايان كروكر، أن يلتقي بالإيرانيين لأجلها "بعث رسالة مفادها أنه ستكون هناك نتائج وخيمة" لأولئك الذين يهربون العبوات الناسفة إلى العراق.

وأكد الرئيس الأمريكي أنه على ثقة بأن رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، الذي قام بزيارة لطهران مؤخراً، سيقوم بإبلاغ القادة الإيرانيين بأن على إيران أن تعمل على استقرار العراق لا أن تكون عامل زعزعة في مثل هذه الأمور.

كذلك شدد بوش على أن إيران تلعب دوراً سلبياً في المنطقة، بخلاف ما صرح به المالكي من أن مواقفها "إيجابية وبناءة تجاه العراق."

وقال بوش إنه يعتقد أن المالكي يشاركه وجهة النظر هذه، رغم أنه افترض أن رئيس الوزراء العراقي يحاول إقناع إيران بأن تقوم "بدور بناء."

وأوضح بوش قائلاً: "إنه يعلم أن الأسلحة التي يتم تهريبها من إيران إلى العراق وتصل إلى أيدي المتطرفين.. تعتبر عامل زعزعة"، مضيفاً أن المالكي تعهد بمحاربة "المتطرفين".

وكان مسؤول عسكري أمريكي رفيع المستوى قد كشف الأربعاء عن تفاصيل جديدة بشأن تواصل الجدل الأمريكي حول التورط الإيراني في تقويض الاستقرار الأمني في العراق، وبخاصة ما يتعلق بزيادة الهجمات باستخدام العبوات الناسفة شديدة الانفجار، الإيرانية الصنع.

وقال المسؤول العسكري، في تصريح لشبكة CNN، إن الأسلحة ذات الأصل الإيراني، مثل العبوات الناسفة شديدة الانفجار، تشق طريقها إلى العراق، وأن المسلحين المدربين في إيران يطلقون قذائف الهاون على المنطقة الخضراء بدقة أكبر مما مضى، وأن الأموال الإيرانية تصب بأيدي المسلحين العراقيين.

وأوضح اللفتنانت جنرال ريموند أوديرنو، ثاني أكبر مسؤول عسكري أمريكي بالعراق، أن عدد الهجمات باستخدام العبوات الناسفة شديدة الانفجار EEP، القادرة على اختراق الدروع، في العراق بلغ في تموز الماضي ٩٩ هجوماً، وهو الأعلى منذ بدء إحصاء هذه الهجمات، في كانون الأول الماضي.

ومؤخراً، عقد دبلوماسيون أمريكيون وإيرانيون جولة ثالثة من المحادثات الأمنية بشأن العراق، وذلك في مكتب رئيس الوزراء، نوري المالكي في المنطقة الخضراء بوسط بغداد.

والاجتماع هو الأول للجنة الأمنية الإيرانية العراقية الأمريكية الجديدة، والتي تشكل جزءاً من المسعى المشترك للتعامل مع القضايا الأمنية التي تؤثر على العراق والتصدي لمسلحي تنظيم القاعدة.

وكان وكيل وزير الخارجية، لبيد عباوي، قد صرح الأسبوع الماضي بأن العراق قدم ١٠ مطالب لكل من إيران والولايات المتحدة للتعامل مع القضايا الأمنية الملحة، لكنه لم يتطرق للتفاصيل.

هذا وبحث المالكي مع نائب الرئيس الإيراني برويز داوودي في مقر الرئاسة الإيرانية بطهران كيفية تفعيل الإتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين البلدين في مجالات الكهرباء والنفط والغاز السائل والطاقة الكهربائية.

وذكر بيان حكومي تلقت (المدى) نسخة منه، أن الجانب الإيراني سيقوم بإنشاء محطة كهرباء في مدينة الصدر، شرقي بغداد، بطاقة (٣٠٠) ميكاواط"، مشيرا إلى أنه تم الإتفاق بين البلدين "على تزويد العراق بالطاقة الكهربائية عبر خط (الشلامجة - الهارثة)، وبطاقة (٤٠٠ ميكاواط)، وخط (كرمنشاه –ديالى –بغداد) بطاقة (٣٠٠) ميكاواط، فضلا عن خطين إلى إقليم كردستان."

وأضاف أن الجانبين "اتفقا على قيام الجانب الإيراني بتزويد العراق بـ (٤٠٠) ألف طن من النفط الأبيض والغاز السائل خلال هذا العام"، موضحا أنه تم بالفعل "دخول الصهاريج لإيصال المشتقات النفطية إلى العراق."

ودعا رئيس الوزراء، بحسب البيان، الشركات الإيرانية "للإستثمار في العراق، والمساهمة في إعادة الإعمار والبناء"، مؤكدا على أن "السوق العراقية مفتوحة أمام الجميع."

وقال البيان إن نائب الرئيس الإيراني شدد، من جانبه، على أن " أمن وإستقرار العراق من أمن إيران والمنطقة، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستعدة لتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية" في العراق.

وعلى صلة بالموضوع قال مصدر في الشرطة بمدينة بعقوبة إنه تم، الخميس، إعادة افتتاح معبر المنذرية الحدودي امام الحركة التجارية وامام المسافرين ونقل البضائع التجارية بين محافظة ديالى وإيران.

وأوضح المصدر "قررت السلطات المحلية في محافظة ديالى ،الخميس، إعادة فتح معبر المنذرية الحدودي مع ايران وتم سير المركبات التجارية وسفر المدنيين عبر المنفذ منذ صباح اليوم".

وقال " المعبر يعتبر حلقة وصل مهمة امام الحركة التجارية بين العراق وايران" موضحا ان " البضائع بدأت بالدخول وان الحركة التجارية في المعبر بدأت بشكل جيد وبدأ الكثير من اصحاب الشاحنات والمركبات بالدخول عبر المنذ".

يذكر أن معبر المنذرية الحدودي كان قد اغلق قبل اكثر من ستة اشهر امام حركة النقل التجاري ونقل المسافرين من العراق الى ايران.

ويرى مراقبون ان هذا الاجراء هو من ثمار زيارة المالكي الاخيرة لطهران، حيث اجرى فيها مشاورات حول الامن في العراق مع ارفع المسؤولين الايرانيين.